

## ظاهرة التّضمين في الأسلوب القرآني

د. خالد غيث أحمد علي

الهيئة الليبية للبحث العلمي

### توطئة :

إذا تأملنا أساليب لغتنا العربية في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعره ونثره ، نلاحظ أنّ للغتنا العربية من وسائل الاتساع ما جعلها أن تكون من أغنى اللغات كلاً وأسلوباً ، وأغزرها مادة ، وأوسعها دلالة .

وتعدّ ظاهرة التّضمين من أجلّ الوسائل للدلالة على ذلك . فالتّضمين دلالات عدة تختلف باختلاف الوجوه التي استعمل فيها، وقبل عرض استعمالاته ، وبسط معانيه اللّغوية ، أودّ إلى أن أشير إلى أنّ التّضمين موضوع دلالي أكثر من كونه موضوع يتعلق بالقواعد النحوية ، وهو يشمل أقسام الكلمة الثلاثة الاسم والفعل والحرف . ولا يبتعد من كون الجملة أحد موضوعاته لجواز أن تتضمن الجملة دلالة جملة أخرى ، وقد جاء في حروف الجر أكثر منه في حروف المعاني .

فالتّضمين وسيلة من وسائل رقي اللغة وتقدمها ، فهو يسهم في زيادة المعنى ، ويجعل الألفاظ اللّغوية تلبس حلّة جديدة من حيث الدلالة ، وبه يكتسب اللفظ معنى لفظ آخر يسمّى الإشراب ، كما أنه ذو فائدة جليلة وشأن كبير في العربية ، ويظهر ذلك في إعطاء مجموع معنيين لفعالين مختلفين ضمّن أحدها معنى الآخر ، وهذا أقوى من إعطاء معنى واحد .

### التّضمين لغة واصطلاحاً :

التّضمين لغة : التّضمين مصدر للفعل الرباعي ( ضمّن ) ، و ضمّن الشيء ... كفله ، وضمّنته الشيء تضميناً ، فتضمنه عنّي ، غرّمته فالتزمه ، وما جعلته في وعاء فقد ضمّنته إياه ... وضمّن الكتاب بالكسر : طيّه وتضمنه : اشتمل عليه " (1) .

وفي لسان العرب : " ضمن الشيء أودعه إياه ، كما تودع الوعاء المتاع والميت القبر " (2) .

والتّضمين اصطلاحًا : هو "إشراب اللفظ معنى لفظ آخر ، وإعطاؤه حكمه ، لتصير الكلمة مؤدّى كلمتين ... وهو كثير جدًا " (3) . وقد جاء في البرهان : التضمين هو : "إعطاء الشيء معنى الشيء ، وتارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف " . (4)

فمثال الأسماء قول . عز وجل . : ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ (5) ، ففي هذه الآية قد تضمّن الاسم (حقيق) معنى الاسم (حريص) ، ليفيد أنّه محقوق بقول الحق وحريص عليه . ويتبلور هذا الإطار الدلالي أيضًا في قوله . سبحانه وتعالى . : ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (6) ، حيث تضمّن اسم الفاعل (مطهّر) معنى اسم الفاعل (مميّز) (فعدّي بحرف الجرّ (من) ، والتقدير : مميّزك من الذين كفروا) (7) .

أمّا مثال الأفعال والحروف فنحو قول الله . تبارك وتعالى . : ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ (8) ، فقد قيل : بتضمين حرف الجرّ (الباء) معنى حرف الجرّ (إلى) ، وقيل أيضًا : بتضمين معنى الفعل (أحسن) معنى الفعل (لطف) (9) .

وفي الأسماء أن يتضمّن الاسم معنى اسم آخر ، لإفادة معنى الاسمين كليهما ، وفي الأفعال فهو أن يتضمّن فعل معنى آخر ويكون فيه معنى الفعلين كليهما ، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف فيأتي متعديًا بحرف آخر ليس من عادته التّعديّ به ، فيحتاج إمّا إلى تأويله أو تأويل الفعل ، حتى يصحّ تعديّه به ، وأمّا في الحرف فهو أن يقع حرف مكان حرف آخر من الحروف .

وقد اختلف مصطلح التّضمين من فرع إلى آخر من فروع لغتنا العربية ، والذي يعيننا هنا التّضمين في فرعين ، هما : النحو والبيان . فأما التّضمين النحوي فقد عرّفه ابن هشام بقوله : " هو إشراب لفظ معنى آخر ، فيأخذ حكمه ، ويقع موقعه ، ويتبوأ بثّته ، ومن تمّ يؤدي وظيفته النحوية " (10) . أما التّضمين البياني فعرّفه الصّبّان بقوله : " هو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها ؛ لكونها تتعدى إليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول ، ولا تُناسب العامل قبلها ، لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور ، وهو قياسيّ اتفاقًا " (11) ، وأمّا تمام حسان فقد عرّفه بأنّه تعديّة الفعل بغير حرفه (12)

ولعله واضح من التعريفين السابقين المزج القائم بين النحو والبيان ، فهما يمثلان تخريبًا لتعدي الفعل - أو العامل - بغير حرفه الذي اشتهرت تعديته به ؛ لأنّ هذا الفعل يُضَمَّن معنى فعل آخر يسوّغ مجيء الحرف الواصل إلى مفعوله (الحكمي) . ومن هنا فإنّ التّضمين في البيان متعلق بالتّضمين في النّحو .

والتّضمين كما يسمّيه النحاة يدرج في مجال البحث في دلالات الألفاظ ؛ لأنّ دلالة المعنى المعجمي منفردًا تختلف عنها في التركيب للجمل ، وقد عدّ تمام حسّان التّضمين معجميًا في بدايته ، نحوياً في نهايته ، فهو ضابط معجمي من ضوابط التوارد ، يبدأ بإسباغ المعنى المعجمي لإحدى الكلمتين على الأخرى ، وينتهي بقيام الكلمة الثانية بالوظائف النّحوية للكلمة الأولى ، مع ارتباط تلك الكلمة الثانية بما تستحقه الأولى من تضام (13) . فالمعجمي معنيّ بشرح الكلمات والعبارات وتفسيرها ؛ ولذلك يرتضي القول بتضمين الأفعال لأنّ التماس مرادف للفعل الوارد في السّياق - في المعنى - سيحلّ مشكلة تعديته بغير حرفه الشائع والمعهود .

إنّ ظاهرة التّضمين تُعدّ من جملة الظواهر اللّغوية ، التي كانت نتاج اجتهادات وتخريجات العلماء ، لعدم تعدي الفعل بحرف يناسبه في هذه التعدية ، حيث يأتي متعديًا بحرف آخر ليس من عادته التعدي به؛ فيحتاج بذلك إمّا إلى تأويل الفعل ، أو الحرف ، أو الأسلوب ، فهم بهذا قد ألحوا إلى تأثير هذا النوع من التركيب العربي ببعض دلالات الألفاظ غير المذكورة ، ويكون ذلك من دلالة القرائن المصاحبة في السّياق ، وهذا ما جعل موقف العلماء في هذا النوع من التركيب كموقفهم في كثير من القضايا النحوية ، فهم لم يتفقوا على رأي موحد فيها ، فذهب فريق منهم وهم أكثر نحوي الكوفة وبعض نحاة البصرة ، إلى أنّ الحرف ما هو إلى كلمة كسائر الكلمات الإسمية والفعلية ؛ فإنّها تؤدّي الواحدة منها عدّة معانٍ حقيقية لامجازية ، فحرف الجر ( على ) الذي يدل حقيقة على (الاستعلاء) - عندهم - يؤدي مؤدّى حرف الجر ( في ) الذي يدل حقيقة على الظرفية في دلالاته ، أي ناب منابه ، قال تعالى : ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾ (14) ، أي في زمن ملكه (15) .

وفي هذا الإطار الدلالي نجد أيضًا التناوب القائم بين حرفي الجر (الباء) و (على) ؛ وذلك في قوله . تبارك و تعالى . : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ ﴾ (16) ، أي : مَرُّوا عليهم (17) . ويتبلور هذا الأداء الدلالي أيضًا في التناوب القائم بين حرفي الجر ( في ) و ( اللام ) في قول الرسول الله . صلى الله عليه وسلم . : " الحبُّ في الله و البغض في الله " (18) ، أي : الحبُّ لله والبغض لله .

فقد اعتمد أصحاب هذا الفريق على ما ورد من صحة هذه الشواهد الواردة في القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب شعره ونثره ، وذلك باستقامة هذا الأسلوب والمعنى دون لبس أو خلط . فهم وافقوا على أداء حرف الجر عدّة معانٍ حقيقية ، بعيدًا عن الالتجاء إلى المجاز أو التّضمين . ولكننا إذا سلّمنا بهذا التأويل في بعض المواضع ، فإنّ ذلك لا يجعلنا نرتضيه منهجًا للبحث عن أسرار المخالفة في تعدي العامل بغير حرفه مطلقًا ، لأنّنا نطمئن إلى أنّ لكل حرف في القرآن سياقًا يستدعيه ، ومقامًا يطلبه ، فما استعمل الله . سبحانه وتعالى . حرفًا من الحروف في موضع من المواضع إلا فيه من الدلالة الحقيقية التي اشتهر بها ما لم تكن في غيره .

إنّ جواز استعمال حرف جر بمعنى حرف جر آخر ، لا يدل عليه حقيقة ، ولا يتوقف على اشتراك بينهما في تأدية معنى معين مشهور ، ولا تشابه مقيد في الدلالة ؛ يؤدي إلى إفساد المعاني ، والقضاء على الغرض من اللّغة

كما أنّنا لو سلّمنا بهذا الرأي يجوز لنا القول : " سرت إلى زيدٍ ، وأنت تريد : معه ، وأن تقول : زيد في الفرس ، وأنت تريد : عليه: وزيد في عمر وأنت تريد : عليه في العداوة ، وأن تقول : رويت الحديث : وأنت تريد : عنه ، ونحو ذلك ، ممّا يطول ويتفاحش " (19) . ولاشك أنّ هذا ممّا لا تقبله اللّغة ولا تسلّم به ، والدليل على ذلك أنّ " الأصل في كل حرف أن لا يدلّ إلا على ما وضع له ولا يدلّ على معنى حرف آخر " (20) .

وذهب فريق آخر وهم أكثر نحويي البصرة ومن وافقهم من نحاة الكوفة إلى أنّ كل حرف من حروف الجر ، يدلّ على معنى أصلي واحد يدلّ عليه حقيقة ، وأنّ كلّ ما يؤدّيه الحرف من معانٍ غير هذا المعنى فهو على سبيل المجاز . فالحرف ( إلى ) يؤدّي معنى واحدًا حقيقيًا هو الانتهاء ، والحرف ( عن ) يؤدّي معنى واحدًا حقيقيًا هو المجاوزة . فالحرف ( في ) يؤدّي معنى واحدًا حقيقيًا هو الظرفية وهكذا بقية حروف الجر .

فالبصريون ومن تبعهم وضعوا عدّة تخريجات لتعدي الفعل بحرف ليس من عادته التعدي به ، وذلك عن طريق التصرف في الحرف أو الأسلوب أو الفعل . فالتخريج عن طريق التصرف في الحرف يكون بتضمين حرف الجر معنى حرف جر آخر مجازًا ، أي أنّ حرف الجر حينما يؤدّي عدّة معانٍ مختلفة فهو لا يؤدّيها على سبيل الحقيقة، وإنما يؤدّي معنى واحدًا حقيقيًا وماعدها فهو مجاز .

أما التّصريف عن طريق الأسلوب ، يكون ذلك من جانبين . الأول : هو تعلق الجار والمجرور بمحذوف يُبقي الحرف على أصله ، وأما الثاني : فهو على تقدير مضاف محذوف ، أي أنّ حرف الجرّ قد دخل على المضاف إليه بدل المضاف ، وعلى هذا فإنّ حرف الجرّ يبقى على أصله .  
وأما التّصريف عن طريق التضمين في الفعل فهو يقوم على قسمين :

القسم الأول : هو تضمين الفعل معنى فعل آخر يكون ضدًا له ونقيضًا . فلما ظهرت النصوص اللغوية وهي متعارضة مع القواعد التي تحكم تعدية الأفعال ، وعلاقتها بما بعدها من مكملات الجملة أي : عدم توافق الفعل في شكله التركيب الذي ورد عليه مع واسطته إلى مفعوله وهو حرف الجر ، حيث رأى البصريون ومن تبعهم أنّ نقيضه من الأفعال هو الوجه الذي يمكنه أن يبرّر استعمال الحرف المصاحب ويخرجه مع عدم التوافق بينهما . فالعرب كانوا يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره (21) ، فهذا التأويل غالبًا ما يؤدي لانسجام الحرف مع الفعل المعمول في المعنى ، قال ابن جني : " أعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيدانًا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه " (22) . قال الشاعر :

إذا رضيت عليّ بنوقشير لعمر الله أعجبي رضاها (23)

فعندما كان الفعل ( رضي ) لا يتعدى بحرف الجر ( على ) ، وإنّما يتعدى بحرف الجر ( عن ) كما في قول الله . تبارك وتعالى . : ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ رَبَّهُ ﴾ (24) ، ذهب الكسائي في تخريج هذا النصّ إلى حمل معنى الفعل على ضده أو نقيضه، ويُعدّ الكسائي هو الرائد لهذا التأويل، فقد ذكر ابن جني أنّه " كان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا ؛ لأنّه قال لما كان ( رضيت ) ضدّ ( سخطت ) عدّى رضيت بعلى حملاً للشيء على نقيضه ، كما يحمل على نظيره . وقد سلك سيبويه هذا الطريق في المصادر كثيرًا ، فقال : قالوا كذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضدّ الآخر " (25) ، أمّا ابن جني فقد ذهب في تأويل هذا إلى تضمين الحرف معنى حرف آخر فقال : أراد عتيّ ، أي أنّها إذا رضيت عنه رغبته وأقبلت عليه ، وقد أكّد رأيه هذا عندما أعقبه بقول الشاعر :

إذا ما أمرؤ ولىّ عليّ بوّده وأدبر لم يصدر بإدباره ودي (26)

فقال : " أي عني ، ووجهه أنه إذا ولى عنه بوده استهلكه عليه ، كقولك : أهلكت عليّ مالي ، وأفسدت عليّ ضيعتي ، وجاز أن يستعمل ( على ) ههنا ؛ لأنه أمر عليه لاله " (27) ، أما ابن هشام فتارة يوافق هذا الرأي ، وتارة يوافق الكسائي ، وتارة يضمّن ( رضي ) معنى ( عطف ) (28) . أما المبرد فذهب إلى أنّ تعدّي الفعل ( رضي ) بحرف الجر ( على ) هو لغة من لغات العرب فقال : " بنوكعب بن ربيعة بن عامر يقولون : رضي الله عليك " (29) .

وقد ورد من الشواهد التي جاءت على نظير البيت السابق في اللغة الكثير ، حيث حُمّل معنى الفعل على ضده أو نقيضه ، من ذلك قول الله عز وجل : ﴿ فَمَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ﴾ (30) ، فقد خرج أبوطاهر الآية بأن حُمّل الفعل ( ضلّ ) على نقيضه من الأفعال وهو ( هدى ) ذلك بأنّ الفعل ( هدى ) يتعدى بحرف الجر ( اللام ) الذي لا يتعدى به الفعل ( ضلّ ) فقال : مجازه : يضلّ لها أي لنفسه ، وهده لنفسه " (31) . ومثال ذلك قول الله . سبحانه وتعالى . : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ﴾ (32) ، فقد حُمّل الرضي . رحمه الله . الفعل ( كره ) على نقيضه من الأفعال وهو ( حَبَّب ) فقال : إنّ التكريه يتعدى بإلى حملاً على التحبب المضمّن معنى الإيمالة كما قيل : بعث منه حملاً على اشتريت منه ورضيت عليه حملاً على سخطت (33) .

أما القسم الثاني من حيث التصرف عن طريق تضمين الفعل : فهو تضمين الفعل المذكور فعلاً آخر محذوفاً يوافقه معنوياً ، ويتوافق مع حرف الجر المذكور وينسجم معه ، ويكون ذلك بتخريجات عدّة : منها تضمين فعلٍ متعدّدٍ معنى فعل متعدّدٍ آخر ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ﴾ (34) ، فقد ذهب البصريون ومن معهم إلى تضمين الرفث معنى الإفضاء فعدي بحرف الجر ( إلى ) ، قال تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ﴾ (35) ، " وإنّما أصل الرفث أن يتعدى بحرف الجر ( الباء ) فيقال : أرفث فلان بأمرأته " (36) .

وفي هذا الإطار الدلالي نجد أيضاً قول الله . عز وجل . : ﴿ وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ (37) . فالنصر في الآية تضمن معنى المنع ، والتقدير : منعناه منهم بالنصر (38) .

ومن هذا القسم أيضاً : تضمين الفعل اللازم معنى فعل متعدّدٍ ، قال الله . تبارك وتعالى . : ﴿ وَلَا تَعَزَمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ ﴾ (39) . فقد عدّي الفعل ( تعزم ) إلى المفعول به مباشرة مع أنّ الفعل لازم لا يتعدى إلا بحرف

الجر ، وإثما وقعت التعديّة بسبب تضمين الفعل اللازم ( تعزم ) معنى الفعل المتعدّي ( تنوي ) أي :  
لاتنوي عقده النكاح (40) .

ومن هذا القسم أيضًا : تضمين الفعل المتعدّي فعلًا لازمًا ، وذلك نحو قول الرسول . صلى الله عليه  
وسلم . : " سمع الله لمن حمده " (41) . فإنّ الفعل ( سمع ) في أصله متعدّد بنفسه ، ولكنّه هنا تضمّن ( استجاب ) فتعدّى مثله باللام .

ويتبلور هذا الأداء الدلالي أيضًا في قول الله . عزّ وجلّ . : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ (42) ،  
والتقدير : لا يصغون ، فأصله أن يتعدّى بنفسه كما في قوله . تبارك وتعالى . : ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ﴾  
(43) ، ولا يتعدّى بحرف الجر ( إلى ) . (44) ، وقد ذهب الزمخشري إلى هذا في معرض تفسيره قوله  
تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ (45) ، فقال : إنّ الفعل ( يؤمن ) في أصله متعدّد بنفسه ؛ ولكنّه تضمّن  
معنى ( يعترف ) أو ( يثق ) ، وبهذا فالتقدير : يعترفون به أو يثقون بأنه حق . وهذا المذهب مذهب  
البرصيين هو مذهب المحققين من النحاة ، وهم يرون في المواضع التي ادّعي فيها بالنيابة أنّ الحرف باقٍ  
على معناه بسبب تضمين العامل معنى عامل آخر يعدّى به ، ومبررهم القوي في قولهم بالتضمين هو أنّ  
التجوّز في الفعل أسهل من التجوّز في الحرف .

ولقد كانت عبارة الزمخشري وابن هشام الأنصاري والزرکشي (46) بأنّ فائدة التّضمين هي أن يؤدي الفعل  
أو الاسم الموجود في السّياق معنى فعلين أو اسمين حجة لمن ارتضى التّضمين منهجًا للتأويل ؛ ذلك أنّ  
ظاهرة التّضمين لا يمكن حدوثها في معزل عن السّياق ، فإنّ التعبير بدلالة فعلين في بنية واحدة أبلغ من  
التعبير بدلالة واحدة في بنية واحدة ، وهو نوع من تركيز الدّالة في البنية ، وأنّه يمثّل نقطة التقاء في  
دراسة النحو وعلاقته بالدّالة . فتضمين الفعل معنى فعل آخر ليجري مجراه ويستعمل استعماله مع إرادة  
معنى الفعل المذكور الغرض منه ، هو إعطاء مجموع معنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى واحد ،  
وإعطاء الفعل معنيين : المعنى الأول هو الدّالة اللفظية للفعل المذكور ، والمعنى الثاني هو دلالة الفعل  
الذي أشرب معناه . فالأول يعرف بمادته اللفظية ، أما الثاني فيعرف من خلال السّياق التركيبي للجملة ،  
ولا شكّ في أنّ مذهب هؤلاء النحاة ومن سار على نهجهم مذهب يرى في التّضمين جمعًا بين الحقيقة  
والمجاز ، الحقيقة متمثلة في دلالة الفعل المذكور في السّياق على معناه بنفسه ، والمجاز متمثل في  
الدّالة على معنى الفعل المحذوف . قال الله . تبارك وتعالى . : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقْرَبُونَ ﴾ (47) . فالفعل

( يشرب ) في هذه الآية قد تضمن معنى الفعل ( يروي ) ، وهذا يدلنا على شيئين اثنين ، ( الشرب ) وذلك عبر الصيغة اللفظية الصريحة ، و ( الرّي ) وذلك عبر التعدية بحرف الجر ( الباء ) .

وفي هذا الإطار الدلالي نجد أيضاً قول الله - عزّ وجلّ . : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ (48) ، فالفعل ( يؤلون ) في الآية تضمن معنى الفعل ( يمتنعون ) ، وهذا يدلنا على شيئين اثنين ( الإيلاء ) من خلال الصيغة اللفظية الصريحة للفعل المذكور ، و ( الامتناع ) وذلك عبر التعدية بحرف الجر ( من ) .

ومن الشواهد الواردة في ذلك قول الله - سبحانه وتعالى . : ﴿ وَلَا تَعَزَمُوا عُقْدَةَ النَّكاحِ ﴾ (49). فهو أفاد بصيغته اللفظية معنى ( العزم ) ؛ لأنّ ( لا تعزموا ) لازم يتعدى بحرف الجر ( على ) ، كما أفاد معنى ( النية ) ؛ وذلك بحذف حرف الجر ( على ) الذي يتعدى به .

فالغرض من التّضمين عند مذهب هؤلاء النحاة ، هو إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى واحد ، فقد قال الزمخشري عند تفسيره قول الله - تبارك وتعالى . : ﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تَرْيُدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (50)، الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى ( فذّ ) ، ألا ترى كيف رجّع المعنى إلى قولك ولا تقتحم عينك مجاوزتين إلى غيرهم .

ومما ورد في هذا الاستعمال أيضاً قول الله - عزّ وجلّ . : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (51) ، أي : ولا تضموها إليها آكلين لها " (52) ، ففي هذه الآية الأخيرة لجأ ( الزمخشري ) إلى التّضمين ليصحّ تعدي فعل الأكل إلى حرف الانتهاء من ناحية ، ولكي يحصل من فعل الأكل على مجموع معنيين هما : الأكل والضّم من ناحية أخرى .

وقد ذكر الزركشي أنّ " التّضمين أولى من قول من قال : إنّ ( إلى ) هنا بمعنى ( الباء ) أو بمعنى ( مع ) " (53)، وذلك في أثناء شرحه لقوله - تبارك وتعالى . : ﴿ وَإِذَا حَلَلُوا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ (54) .

أما أبوحيان الأندلسي فمع نقله طريقة البصريين ومنهجهم في التأويل ، حتى امتلأ بحره المحيط بالنصّ على التّضمين ، قد اعترض على نصّ الزمخشري السابق في التّضمين (55) بقوله : " وما ذكره من التّضمين لا ينقاس عند البصريين ، وإنما يذهب إليه عند الصّوّرة ، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي ، فإنّه يكون أولى " (56) .



إنّ عبارة أبي حيان الأخيرة في غاية الدّقة والأهمية ، وهي ما سأسير عليها في استجلاء أسرار الحرف ومتعلقه في هذا البحث بإذن الله .

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أنّ هناك معارضين لهذا المفهوم ، الذي يقول إنّ الغرض من التضمين هو إعطاء مجموع معنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى واحدٍ . فمن المعارضين القدامى لهذا الرأي أبو حيان الأندلسي ، ومن المحدثين إبراهيم السامرائي الذي ذهب إلى أنّ هذا الرأي مبني على أساس ضعيف ، وأراد من رده هذا أن يبيّن استحالة أن يتضمن الفعل في جملة واحدة معنيين مختلفين (57) .

فالسامرائي أراد من هذا القول أن يبيّن أنّه يمكن أن يؤدّي اللفظ الواحد معنيين مختلفين ، ولكن شرط أن تكون هناك قرائن معينة تدخله مجال المشترك اللفظي ، ومع هذا يكون في جملتين مختلفتين ، وأيد رأيه هذا بأنّ هذا المفهوم ماهو إلا اضطراب معنوي قد التفت إليه القدماء . ولعل بعض الشواهد التي سقناها خير دليل على أنّ الغرض من التضمين هو تأدية معنى واحد فحسب ، ولاتكون الدلالة التضمينية لمعنيين اثنين .

ويعدّ التضمين النحوي قياسي عند أكثر النحاة ، أما التضمين البياني فقياس بإجماع النحاة ، فقد ذكر الصبّان هذا الخلاف في نصّه على أنّ القول بكون التضمين النحوي مقيساً للخلاف (58) .

إنّ التضمين وسيلة تأويلية لجأ إليها كثير من اللغويين والنحويين البصريين ، ومن تبعهم ليستقيم بها السّياق ، وينسجم معها الكلام ، فهو تخريج لغوي للتركيب ، يلجأ إليه عند الصّرورة ، أي عند وجود ما يخالف منهجهم النافي للتناوب بين الحروف ، وبصنيعهم هذا يتمّ التوافق بين الواقع اللغوي ، وهو عناصر التركيب الواردة في السّياق القرآني ، والنصوص العربية الأخرى ، وما أصله اللغويون والنحاة من قواعد .

إنّ موضوع التضمين موضوع دلالي ، فهو ضابط معجمي من ضوابط التوارد . فمعاني اللفظ سواء أكان اسماً أو فعلاً أو حرفاً قابلة للتعدد والاحتمال ، والذي يحددها هو السّياق التركيبي للجملة ، فتعدد معنى الكلمة في المعجم يرجع إلى صلاحيتها للدخول في أكثر من سياق ، وثبوت ذلك لها سبق استعمالها في نصوص عربية قديمة وحديثة ، من ذلك قولك : أجبت في الكتاب ، وبالكتاب ، وأجبت عنك ، وعلى ورقة بيضاء ، ولأمر مهم وعن الأسئلة من أولها إلى آخرها ، فبتصرف الفعل ( أجاب ) مع عدّة حروف اتضحت وجهة الفعل مع كلّ حرف ، وهكذا التضمين فإنّ المعنى المعجمي للفظ متعدد ومحتمل لأكثر من معنى ، أما إذا وظّفناه في سياقٍ متكامل العناصر فسوف يحدّد دلالة اللفظ من هذا التوظيف . إنّ كل

واحد من المعاني المتعددة للكلمة المفردة يظل محتملاً للتعدد حتى ترد الكلمة في سياق فيكون لها معنى واحد فقط (59) .

إنّ التّضمين يُعدّ باباً من الأبواب الواسعة الانتشار في استعمالنا اللّغوي ، وليدرس دراسة بناءً موضوعية مرسومة المعالم ، تتركز هذه الدراسة على اللفظ وهو منفرد منعزل عن السياق وما يحتمله من معانٍ متعددة ، ثم التركيز على ما يؤدّيه هذا اللفظ من دلالة داخل السياق ، مع مراعاة القرائن القولية والحالية المصاحبة له ، غاية في تحقيق المعنى المراد من الخطاب ، فعند تحليل النّصوص لا يكفي أن يكون المحلل فقط ملماً بمعاني الألفاظ ومواقعها في الجمل ، والوظيفة النحوية التي تؤدّيها كلّ لفظه ؛ وإنّما عليه أن يكون ملماً إماماً بجميع الظروف المحيطة بالنصّ (60) .

ولاشكّ أنّ السياق المتمثّل في دلالة من الدلالات ، وكذلك السّياق الاجتماعي المتمثّل في حصولها ، يجعل السّياق القرآني في أيّ آية من الآيات يستدعي الفعل المناسب ، ولايطلب غيره من الأفعال ، والحسّ السّليم لايرى غضاضة في الاطمئنان إلى هذا الرّأي ، وهو اختصاص كلّ لفظ بسياقه ، والمتأمل في الآيات القرآنية بعد النظر في تفسيرها يقف على أنّ أغلبية الحروف وردت على معانيها الحقيقية ، و الذي يبدو أنّه أوقع الكثير من النّحاة في ارتباكات كثيرة حول تخريج ظواهر لغوية معينة ، هو ارتباطهم بالمعاني المعجمية دون مراعاة القرائن التي تصل بنا إلى المعنى الدّلالي . فالحرف منفرداً يبقى معناه خاصاً أو محصوراً في إطار ضيق ، وتوظيفه في تركيب معين هو الذي يحدّد معناه الحقيقي ، فقد يختلف معناه من جملة إلى أخرى بمقتضى الاستعمال ، فهناك آيات من القرآن الكريم تثبت أنّ التحوّل من حرف إلى آخر يكون بعيداً عن التضمين ، ويكون استعماله مقصوداً في الأغلب كفعل (الإرسال) الذي يكون إلى غاية ، وهذا الفعل يتعدى - كما هو معروف - بالحرف (إلى) ، فلنتأمل هذه الآيات ، قال الله . عزّ وجلّ . : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ (61) . وكذلك قوله . سبحانه تعالى . : ﴿ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ (62) . وأضف إلى ذلك قوله . تبارك وتعالى . : ﴿ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا ﴾ (63) ، حيث يتضح من خلال الآيات السّابقة أنّ الفعل واحد وهو (الإرسال) ؛ لكنّ الوظيفة الدلالية تختلف من آية إلى أخرى ، ولم يتضمن في هذه الآيات حرف معنى حرف آخر ، وإنّما كان كل حرف مقصوداً لذاته .

إنّ ما يعيننا في هذا المقام هو ما قيل : بالتّضمين في الأسلوب القرآني ، لأنّ الاعتماد على التّضمين وحده ، والقول به في القرآن ، يصرف الاهتمام عن تدبر أسرار الحروف ، وما هو إلا محاولة لتصحیح التعدي بحرف ليس من شأن المادة اللغوية سواء أكانت فعلاً أم اسماً أن تتعدى به ، ناهيك عن أنّه يطفئ إشعاعات الحرف ،

ومن الغريب أن يلجأ بعض العلماء إلى القول بالتّضمين في كلّ الشّواهد ، فالأولى منهم أن يكونوا أكثر استلهاماً لأسرار الحروف ، والعوامل التي تتعدى بهذه الحروف في القرآن الكريم ؛ لأنّ إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي أولى وأجدر حتى لا يصرف النّظر على جوهر القضية ، وهو ضرورة إدراك سرّ هذا الخروج عن مقتضى الظاهر ، وتعدّي هذا العامل بهذا الحرف في هذا السّياق تحديداً .

والشيء الذي يشار إليه هو أنّ التّضمين يجب ألا يؤخذ على علاته ، حيث إنّ كثيراً من الأساليب العربية يصدق عليها المصطلح عند عرضه على التحقيق العلمي ، وأقيسة اللغويين والنّحاة ، إلا أنّ هذه الأساليب تخرج من دائرة التّضمين إذا تعارض ذلك مع ما يهدف إليه السّياق من جهة ، وما يجب مراعاته في وسائل التعديّة واللزوم ووظائف الأفعال والحروف من جهة أخرى ، وهناك أساليب عربية قيل بالتّضمين فيها ، ولكن السّياق يأبى ذلك ويرفضه ؛ لأنّها تخضع لصورٍ أخرى من التّأويل .

ومن هنا فسلامة السّياق هي العامل الأساسي عند القول بالتّضمين ، خاصة أنّ الفعل يختلف معناه باختلاف أحرف التعديّة ، فكلمة تعيّر الحرف مع الفعل الواحد في الجملة الواحدة أدّى ذلك إلى تنوّع المعاني الدّلالية في هذا السّياق .

ولقد أصاب محمد الأمين الخضري عندما قال : " إنّ التّضمين لا يعدو أن يكون ضرباً من البحث عن معنى يصحّ معه التركيب لا كشفاً عن أسرار الحروف " (64) ؛ أي أنّه مجرد محاولة لإيجاد وجه يصحّ به وقوع الحرف في غير موقعه ، وهذه المحاولة التي لجأ إليها كثير من النّحاة والبلاغيين ، صرفت همهم عن استجلاء الحروف في النظم القرآني ، وجعلتهم يستميلون إلى التّضمين في المواضع التي لا يظهر فيها سرّ وقوع حرف موقع غيره ، بدليل أنّ هذه الأسرار تجلّت في المواضع التي ليس فيها فعل أو اسم صالح للتّضمين .

فالتّضمين قد يكون مدخلاً للتراخي في أداء المعاني والأفكار ، أداء دقّة وضبطٍ وأحكامٍ ، أي أنّ هذا التراخي والإخلال بدقّة التعبير من قول النّحاة بالتّضمين ؛ إنّما كان لأنّهم وجدوا أنفسهم في مأزق لم

يكن في حسابهم ، حين افترضوا أنّ لكلّ حرف وظيفة لا يفارقها ، وفعلاً أو أفعالاً ملازمة الوقوع قبله ، ثم وجدوا أنّ ذلك غير مطّرد فلجأوا إلى التّضمين ليجعلوا افتراضهم وقاعدتهم سليمة ومطرّدة .  
ثمّ هل هناك نصّ أوضح من القرآن الكريم ؟ إنّ الواجب على من يتصدّى لألفاظه التي تعدّت بغير أحرفها المشهورة ، أن يُبقي هذه الألفاظ على أصولها الوضعية ، ويبحث في سرّ المخالفة في ضوء السّياق اللّغوي ، والسّياق غير اللّغوي .

أما حمل أي فعل يتعدى بغير حرفه المشهور به على معنى فعل آخر يتعدى بهذا الحرف نفسه ، سواء أكان حمّله عليه حملاً على النظير ، أم حملاً على النقيض ، فليس هو الطريق الوحيد إلى القول بالتّضمين ؛ لأنّه مع أهميته لا يكتفى به بعيداً عن السّياق الذي هو الأساس في الوصول إلى المعنى الدّلالي لأية كلمة .

وقبل أن أسوق بعض الآيات القرآنية التي قيل فيها بالتّضمين وسياقها لا يحتمل ذلك ، أضع نصب عينيّ عبارة أبي حيان الأندلسي التي يقول فيها : " إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنّه يكون أولى " (65) ؛ وعلى هذا فإنّي لن أدخر جهدي في إثبات ذلك . والله أعلم . ، قال الله . تبارك وتعالى . :  
﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ (66) ، وذلك باستعمال حرف الجر (من) بدل (في) ، فقد علّل الشيخ محمد الخضري استعمال حرف الجر ( من ) الذي من معانيه ( البعضية ) بدل ( في ) بقوله : " لأنّ الله تعالى لا يريد من المؤمنين ترك أعمالهم في هذا اليوم ، والانقطاع إلى الصلاة والعبادة ، بل طلب إليهم أن يبدأوا يومهم بالعمل ، فإذا سمعوا النداء لصلاة الجمعة من بعض هذا اليوم لبوا نداء الله تعالى مسرعين ، فإذا فرغوا من صلاتهم بادروا إلى أعمالهم " (67) .

وفي هذا الإطار الدّلالي أيضاً قول الله . تبارك وتعالى . : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (68) ، وذلك باستعمال حرف الجر ( إلى ) بدل ( مع ) . وهذا أبلغ لأنّ المعنى " من يضيف نصرته إلى الله ، ف ( إلى ) في هذا أبلغ من ( مع ) ، لأنّك لو قلت : من ينصرتني مع فلان ، لم يدل على أنّ فلاناً وحده ينصرك ، ولا بدّ بخلاف ( إلى ) فإنّ نصرته ما دخلت عليه محقّقه واقعة : مجزم بها إذ المعنى على التّضمين : من يضيف نصرته إلى نصرته فلان " (69) .

ويتبلور هذا الأداء الدّلالي أيضاً في قول الله . سبحانه وتعالى . : ﴿ وَلَا صَلْبَيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ (70) ؛ وذلك باستعمال حرف الجر (في) بدل (على) . فالحرف " في على بابها والمعنى أنّ النخلة مشتملة على

المصلوب ؛ لأنه إنّما يصلب في عراضها لا عليها ، فكأنها له وعاء أو اشتملت عليه " (71) ، أو كما قال المبرد : " الجدوع إذا أحاطت دخلت في لأنّها للوعاء فيقال فلان في النّخل أي قد أحاط به " (72) . أما ابن يعيش فقد ذكر أنّ ( في ) " ليست في معنى على ، على ما يظنّه من لا تحقيق عنده ، ولمّا كان الصّلب بمعنى الاستقرار والتمكّن عدّي بفي ، كما يعدّي الاستقرار ، فكما يقال تمكن من الشجرة ماهو في معناه " (73) .

وعلى ذلك أيضًا خرّجوا قول الله . عزّ وجلّ . : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (74). فحرف الجر ( من ) في الآية لبيان الجنس . وأما قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتَمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ (75) ، جاء في البحر أنّ الفعل ( أتمّ ) تعدّى بحرف الجر ( إلى ) وكان السبب تضمينه معنى الفعل ( أدّى ) (76) ؛ ولكن من الأجدى القول بأنّ السياق القرآني يستدعي الفعل ( أتمّ ) ويطلبه ، فالآية تحثّ المسلمين على استثناء الذين عاهدوا من بعض المشركين ممّن لم ينقصوهم شيئًا ، ولم يعاونوا عليهم عددًا من البراءة من الله ورسوله ، وذلك بأن يثبتوا على عهدهم مع هؤلاء المشركين المستثنين ، ويتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم ، والتي قيل : إنّها أربعة أشهر وقيل : إنّها أكثر من ذلك (77) .

فسياق الآية الكريمة يتحدث عن العهد ، وهذا ما يصلح معه الفعل ( أتمّ ) ، أمّا الفعل ( أدّى ) فقد يصلح في الأمور الحسّية المادية كالنقود مثلاً ، كما أنّ ورود الفعل ( ينقصوكم ) منفياً عن بعض المشركين تجاه المسلمين ، ثم مجيء الفعل ( أتمّوا ) أمراً لهؤلاء المسلمين بإتمام عهدهم إلى مدّة هؤلاء المشركين يؤكد قوة إتيان النّظم الحكيم بالفعل ( أتمّ ) المقابل للفعل ( نقص ) .

ومما ورد في هذا الشأن أيضًا قول الله . عزّ وجلّ . : ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ (78) ، فقد جاء في الكشف أنّ الفعل ( أثاقلتم ) : " ضمّن معنى الميل والإخلاق ، فعدي بـ ( إلى ) والمعنى ملتم إلى الدنيا وشهواتها ، وكرهتم مشاق السفر ومتاعبه " (79) ، وذهب إلى هذا الرأي نفسه أبوحيان الأندلسي (80) .

إنّ إجراء الفعل ( أثاقلتم ) هنا على مدلوله الوضعي أحرى وأجدر ، فمادة هذا الفعل هي ( الثقل ) ، وسبب نزول الآية يفسّر لنا ذلك ، وكأنّ هؤلاء الذين آمنوا والذين تقاعدوا وتثاقلوا عن النّفر والجهاد في

غزوة تبوك مع رسولنا . صلى الله عليه وسلم . وآثروا الراحة والدّعة ، والارتكان إلى الظلّ والثمار قد ثقلت أجسادهم فلم تعد تحملهم ، وكأنّ هناك قوة جاذبة تشدّهم إلى الأرض ، وتحثّهم على الرّاحة والدّعة . وما يؤيد ذلك قوله . تبارك وتعالى . : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ (81) ؛ فتفسير كلمة ( أثقالها ) هنا : إنّها كنوز الأرض ، وقيل ما تضمّنته من أجساد البشر عند الحشر والبعث ، كما يؤيد هذا أيضاً أنّ الثّقل في الأجساد المرجحة يكون إلى أسفل ، كالحجر والمدر (82) ، ومن هنا يتضح أنّ السّياق القرآني ما استعمل الفعل ( أثقل ) المسند إلى هؤلاء المتخلفين عن الجهاد إلا لإحساس الرسول الكريم . صلى الله عليه وسلم . بأنّ أجساد هؤلاء قد كادت تتحول إلى أشياء ثقيلة ، مثل الحجارة لا تقوى على الحركة .

ومن الآيات الواردة في ذلك أيضاً قول الله . عزّ وجلّ . : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾ (83) ، جاء في البحر أنّ الفعل ( أحسن ) يتعدّى ب ( إلى ) في الأصل ، وقد يتعدّى بالباء تماماً مثل نقيضه ( أساء ) حيث يقال : أساء إليه وبه ، وقد يكون ضمّن ( أحسن ) معنى ( لطف ) فعده بالباء (84) ، وأبوحيان هنا يذكر التّضمين بالحمل على النقيض ، ثم التّضمين بالحمل على النّظير في حرف واحد ومتعلقه ، الذي يبدو أنّ الفعل ( أحسن ) أجدر بهذا السّياق من الفعل ( لطف ) . فإحسان الله على يوسف . عليه السلام . تمثّل في أشياء كثيرة جاءت بعد ( إذ ) التعليلية في الآية نفسها ، فالله . سبحانه وتعالى . أخرج من السّجن ، وجاء بعائلته من البادية ، وما بين المرحلتين نعم كثيرة غير مذكورة في هذه الآية ، ولكنها مذكورة في سياق السّورة قبلها ، فالله . عزّ وجلّ . أنجاه من امرأة العزيز كما ولّاه ملك مصر وخزائنها ، وآوى الله سبحانه شقيقه إليه وغير ذلك من النّعم .

ولا شك أنّ السّياق اللغوي المتمثل في تعديد هذه النعم وهذا الإحسان يجعل السّياق القرآني في هذه الآية يستدعي الفعل ( أحسن ) ولا يطلب الفعل ( لطف ) .

ومن الشّواهد الواردة في ذلك أيضاً قول الله . عزّ وجلّ . : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ (85) ؛ فالفعل ( خالف ) جاء متعدياً ب ( عن ) في الآية الكريمة ، كما جاء متعدياً ب ( إلى ) في قوله . سبحانه وتعالى . : ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَأَكُمُ عَنْهُ ﴾ (86) . والمعنى بطبيعة الحال مختلف في سياق التعدية بكلّ حرف ، فالفعل ( خالفه ) إلى الأمر إذا ذهب إليه دونه ، و ( خالفه ) عن الأمر إذا صدّ عنه دونه .

ولقد نقل أبوحيان تعليقا للزمخشري على آية سورة هود السابقة بقوله : " يقال خالفني فلان إلى كذا : إذا قصده وأنت مؤلٍ عنه ، وخالفني عنه : إذا ولّى عنه ، وأنت قاصده ، ويلقاك الرجل صادرا عن الماء فتسأله عن صاحبه ، فيقول : خالفني إلى الماء : يريد أنه قد ذهب إليه واردا وأنا ذاهب عنه صادرا (87)

أما في آية سورة النور ، فقد ذهب أبوحيان الأندلسي إلى التّضمين ، فقال بتضمين الفعل ( خالف ) معنى ( صدّ ) أو ( أعرض ) فتعدى ب ( عن ) (88) .

والذي يبدو أنّ الفعل ( خالف ) يستدعيه سياقه هنا ، فالآية تتحدّث عن المنافقين الذي يستترون ويلتجئون بغيرهم ، حتى لا يراهم رسول الله . صلى الله عليه وسلم . ونسوا أنّ الله تعالى رقيب عليهم ويراهم ، فحذّرهم ربّ العزّة من هذه المخالفة لرسوله . صلى الله عليه وسلم . ، كما أدى السّياق اللّغوي المتمثّل في الفعل ( فليحذر ) إلى اجتلاب الفعل ( خالف ) للعلاقة بينهما .

ومن الآيات الواردة كذلك قول . عزّ وجلّ . : ﴿ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلُ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَن نَفْسِهِ ﴾ (89) ؛ فالفعل ( بخل ) يتعدى ب ( على ) و ب ( عن ) فيقال : بخلتُ عليه وعنه ، مثلما يقال : ضننت عليه وعنه ، وقد جاء الفعل في هذه الآية الكريمة متعديا ب ( عن ) لأنه ضمّن معنى ( يمسك ) من الإمساك عن التصدّق ، والزكاة كأنه قيل : أمسكت عنه بالبخل (90) .

والذي يبدو أنّ البخل يختلف في دلالاته على الإمساك ، فالأغلب في البخل هو أنّه طبع ، ولذلك فقد يُورث . أما الإمساك فتطبع ، ويبدو لي أنّ السّياق القرآني هنا يستدعي ( بخل ) ويلجّ عليه بدليل تكراره في هذه الآية الكريمة ثلاث مرات .

ومن الآيات الواردة في هذا أيضا قول الله . تبارك وتعالى . : ﴿ عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ ﴾ (91) ، جاء الفعل ( رغب ) متعديا في هذه الآية الكريمة ب ( إلى ) وهو إنّما يكثر تعديه ب ( في ) و ( عن ) ، وذلك لتضمنه معنى ( رجع ) ، لقد ورد الفعل ( رغب ) متعديا ب ( إلى ) في ثلاث آيات في القرآن الكريم ، فبالإضافة إلى الآية السابقة ، وردت الآيتان وهما قوله . سبحانه وتعالى . : ﴿ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ ﴾ (92) . وقوله . عزّ وجلّ . : ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ ﴾ (93) .

وما دام الفعل قد تعدّى بـ ( إلى ) أكثر من مرّة وفي نصّ فصيح ، فلا داعي للقول بأنّه لا يتعدى بهذا الحرف ، فالمعنى الوظيفي للحرف ( إلى ) هو انتهاء الغاية ، والقصد والتوجه ، وهنا مع الفعل ( رغب ) زاد هذا المعنى ، فدلّ على توجّه الراغب إلى المرغوب فيه ، والسعي إليه ، وترك ما هو فيه متجهاً إليه قاصداً نحوه ، غير معرّج على سواه " (94) . وهذا المعنى الدلالي يقارب ما يؤديه تعدّى الفعل ( رغب ) بـ ( في ) ، ولذلك قال الراغب الأصفهاني : " فإذا قيل رغب فيه وإليه ، يتقضى الحرص عليه " (95) .

### الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ، فإنّ الاعتماد على التّضمين وحده ، والقول به في القرآن يصرف الاهتمام عن تدبر أسرار الحروف ، وهو محاولة لتصحيح التعدي بحرف ليس من شأن المادة اللغوية أن تتعدى به ، ناهيك عن أنّه يطفئ إشعاعات الحرف . فاللجوء إلى القول بالتّضمين في كلّ الشواهد يصرف النظر عن الاستلهام لأسرار الحروف ، والعوامل التي تتعدى بهذه الحروف في القرآن الكريم ؛ لأنّ إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي أولى وأجدر حتى لا يصرف النظر على جوهر القضية ، وهو ضرورة إدراك سرّ هذا الخروج عن مقتضى الظاهر وتعدي هذا العامل بهذا الحرف في هذا السّياق تحديداً .

كما أنّ دقّة النّظام القرآني وجماله تتمثل في اختياره للألفاظ ؛ فاللفظة الواردة في هذا النظم الحكيم تفوق مترادفاتنا فصاحة وبيانا ، أمّا أن تقوم كل كلمة مقام كلمة أخرى في السّياق وتضمينها معناها فإنّ ذلك لا يكون بديعاً ، ولا بارعاً ، ولا عجيباً ، ولا بالغا .

إنّ هذا القرآن الكريم يستخدم اللفظة في دقّة متناهية ، في مكانها المناسب لها واللائق بها ، كأنّها خلقت لتوضع فيه ، ومن ثمّ لا تستطيع أية لفظة أخرى أداء المعنى كما تؤدّيه اللفظة الواردة في هذا السّياق القرآني ، ولذلك لا نجد في القرآن الكريم ترادفاً لأنّ كلّ كلمة فيه تحمل إلينا معنى جديداً .

### الهوامش

1. القاموس المحيط - الفيروز آبادي - ط 1 - 1564 .
2. لسان العرب - ابن منظور - 257/13 .



3. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - 348/1 .
4. البرهان ، الزركشي - 338/3 .
5. سورة الأعراف - الآية 105 .
6. سورة آل عمران - الآية 55 .
7. البرهان . الزركشي - 342 / 3 .
8. سورة يوسف - الآية 100 .
9. التحرير والتنوير - محمد بن عاشور . 57/13 .
10. البرهان . الزركشي - 338 / 3 .
11. حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية - 95/2 .
12. البيان في روائع القرآن - تمام حسان - 122/2 .
13. انظر: ضوابط التوارد ( مقالة في كتابه " مقالات في اللغة والآدب " ) - تمام حسان - 160-161 .
14. سورة البقرة - الآية 102 .
15. المغني - ابن هشام - 191 .
16. سورة المطففين - الآية 30 .
17. المغني - ابن هشام - 142 .
18. صحيح مسلم - 8/1 .
19. الخصائص - ابن جني - 308/2 .
20. الإنصاف - الأنباري - م67 - 481/2 .
21. الإنصاف - الأنباري - م87 - 630/2 .
22. الخصائص - ابن جني - 308/2 .
23. البيت لقحيف العقلي وهو من شواهد المقتضب - المبرد - 320/2 - الإنصاف - الأنباري - م 87 - 630/2 - البرهان - الزركشي - 286/4 - المغني - ابن هشام - 887 .
- 24 - سورة البينة - الآية 8 .

- 25- الخصائص - ابن جني - 311/2 . الإنصاف - الأنباري - م 87 - 2 / 630 - 631 . شرح الكافية - الرضي - 322-321/4 .
26. البيت لدوسر بن غسان اليربوعي وهو من شواهد أمالي ابن الشجري - 610/2 - الإنصاف - الأنباري - م 87-2/361 .
27. الخصائص - ابن جني - 312/2 .
28. المغني - ابن هشام - 191 .
29. الكامل - المبرد - 352/1 .
30. سورة يونس - الآية 108 .
31. مجاز القرآن - أبو عبيدة - 284/1 .
32. سورة الحجرات - الآية 7 .
33. شرح الكافية - الرضي - 272/4 .
34. سورة البقرة - الآية 187 .
35. سورة النساء - الآية 21 .
36. المغني - ابن هشام - 898 - البرهان - الزركشي - 339/3 .
37. سورة الأنبياء - الآية 77 .
38. المغني - ابن هشام - 424 .
39. سورة البقرة - الآية 235 .
40. المغني - ابن هشام - 898 .
41. الموطأ - مالك - 70 .
42. سورة الصافات - الآية 8 .
43. سورة ق - الآية 42 .
44. المغني - ابن هشام - 898 .
45. سورة البقرة - الآية 3 .
46. المغني - ابن هشام - 897 - البرهان - الزركشي - 338/3 .

- 47 . سورة المطففين – الآية 28 .
- 48 . سورة البقرة – الآية 226 .
- 49 . سورة البقرة – الآية 235 .
- 50 . سورة الكهف – الآية 28 .
- 51 . سورة النساء – الآية 2 .
- 52 . الكشاف – الزمخشري – 62/3-63 .
- 53 . البرهان – الزركشي – 239/3 .
- 54 . سورة البقرة – الآية 14 .
- 55 . الكشاف – الزمخشري – 62/3-63 .
- 56 . البحر المحيط – أبوحيان – 166/7-167 .
- 57 . فقه اللغة المقارن – إبراهيم السامرائي – 215 .
- 58 . حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – 95 /2 .
- 59 . اللغة العربية معناها ومبناها – تمام حسان – 332 .
- 60 . الدلالة الصوتية في اللغة العربية – صالح سليم – 17 .
- 61 . سورة العنكبوت – الآية 14 .
- 62 . سورة المؤمنون – الآية 32 .
- 63 . سورة الأحزاب – الآية 9 .
- 64 . من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم – محمد الخضري – 303 .
- 65 . البحر المحيط – أبوحيان – 167/7 .
- 66 . سورة الجمعة – الآية 9 .
- 67 . من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم – محمد الخضري – 365 .
- 68 . سورة آل عمران – الآية 52 .
- 69 . حروف المعاني – محمود سعيد – 232 .
- 70 . سورة طه – الآية 71 .

- 71 . معاني الحروف - الرماني - 96 .
- 72 . الكامل - المبرد - 82/2 .
- 73 . شرح المفصل - ابن يعيش - 82/ 8 .
- 74 . سورة فاطر - الآية 40 .
- 75 . سورة التوبة - الآية 4 .
- 76 . البحر المحيط - أبوحيان - 371/5 .
- 77 . الجامع لأحكام القرآن - القرطبي - 423/8 .
- 78 . سورة التوبة - الآية 38 .
- 79 . الكشاف - الزمخشري - 299/2 .
- 80 . البحر المحيط - أبوحيان - 419/5 .
- 81 . سورة الزلزلة - الآية 1 - 2 .
- 82 . المفردات في غريب القرآن - الراغب الأصفهاني - 86 .
- 83 . سورة يوسف - الآية 100 .
- 84 . البحر المحيط - أبوحيان - 328 /5 .
- 85 . سورة النور - الآية 63 .
- 86 . سورة هود - الآية 88 .
- 87 . الكشاف - الزمخشري - 424/2 . البحر المحيط - أبوحيان - 199 .
- 88 . البحر المحيط - أبوحيان - 76/ 8 .
- 89 . سورة محمد - الآية 38 .
- 90 . البحر المحيط - أبوحيان - 478 .
- 91 . سورة القلم - الآية 32 .
- 92 . سورة التوبة - الآية 59 .
- 93 . سورة الشرح - الآية 7 - 8 .
- 94 . من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم - محمد الخضري - 288 .

95 . مفردات ألفاظ القرآن - الراغب الأصفهاني - 204 .

## المصادر والمراجع

- 1 . القرآن الكريم ( رواية قالون عن نافع ) .
- 2 . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . أبو البركات محمد بن القاسم الأنباري .  
تد/ محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . بيروت . 1987 م .
- 3 . أمالي ابن الشجري . هبة الله بن علي العلوي . تد/ محمود محمد الطفاجي - مكتبة الخانجي - القاهرة - 1968 م .
- 3 . البحر المحيط . أبو حيان الأندلسي . تد/ زهير جعيد . دار الفكر العربي القاهرة . 1922 م .
- 4 . البرهان في علوم القرآن . بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي . تد/ محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية . بيروت . 1972 م .
- 5 . البيان في روائع القرآن . تمام حسان . ط2 . عالم الكتب . القاهرة . 2000 م .
- 6 . الجامع لأحكام القرآن . محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي . تد/ محمد إبراهيم الجفناوي . دار الحديث . القاهرة . 2002 م .
- 7 . حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . محمد بن علي الصبان . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي . القاهرة ( د . ت ) .
- 8 . حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه . محمود سعيد . منشأة المعارف . الإسكندرية ( د . ت ) .
- 9 . الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني . تد/ محمد علي النجار . دار الكتاب العربي . بيروت ( د . ت ) .
- 10 . الدلالة الصوتية في اللغة لعربية . صالح سليم . عصمى للنشر والتوزيع . القاهرة . ط2 . 1999 م .
- 11 . شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي . القاهرة . ( د . ت ) .
- 12 . شرح الرضي على الكافية . تد/ يوسف محمد عمر . منشورات جامعة قاريونس . مطابع الشروق . بيروت . ( د . ت ) .
- 13 . شرح المفصل . علي بن يعيش . عالم الكتب . بيروت . ( د . ت ) .
- 14 . صحيح مسلم . دار إحياء التراث العربي . بيروت . 1374 م .

- 15 . ضوابط التوارد . تمام حسان . (بحث منشور في كتابه " مقالات في اللغة العربية والأدب " ) . القاهرة . (د.ت) .
- 16 . فقه اللغة المقارن . إبراهيم السامرائي . دار العلم للملايين . بيروت . 1987م .
- 17 . القاموس المحيط . الفيروزآبادي /تد/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة . بيروت . ط1 . 1986 م
- 18 . الكامل في اللغة والأدب . محمد بن يزيد المبرد . مؤسسة المعارف . بيروت (د.ت) .
- 19 . الكشف . محمد بن عمر الزمخشري . تد/ يوسف الحمادي . طبعة مكتبة مصر . القاهرة (د.ت) .
- 20 . لسان العرب . ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور . قدم له . عبدالله العلايلي . دار الجبل . بيروت . 1408 هـ . 1988 م .
- 21 . اللغة العربية معناها ومبناها . تمام حسان . دار الثقافة (د.ت) .
- 22 . مجاز القرآن . أبو عبيدة بن المثنى . تد/ محمد عبدالخالق عزيمة . عالم الكتب . بيروت . 1963 م .
- 23 . مغني اللبيب . جمال الدين ابن هشام . تد/ مازن المبارك وآخر . دار الفكر . ط3 . بيروت . 1972م .
- 24 . مفردات ألفاظ القرآن . الراغب الأصفهاني . تد/ محمد خليل . ط3 . دار المعرفة . بيروت . 2001م .
- 25 . من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم . محمد الأمين الخضري . مكتبة وهبة . 1989 م .
- 26 . الموطأ . مالك بن أنس . تد/ سعيد محمد اللحام . دار إحياء العلوم . بيروت . 1988م .

